رقصة «فالس» على جثةِ اليسار الفرنسي... عندما تصبح أيامهم معدودة

فرنسا - فراس عزيز ديب

في أيار ٢٠١٥، سافرَ «الوزير الأول» الفرنسي «مانويل فالس» إلى برلين لحضورِ نهائي دوري أبطالِ أوروبا مع ولديه. يومها كان الحدث سيمرَ مرور الكرام، كونهِ أمراً متعلقاً بالحياة الشخصية لمسؤول، لكن وبعد ساعات ضجّت «السوشيال ميديا» الفرنسية بما سموها فضيحةَ استخدام «فالس» للأموال العامة والطائرة الحكومية للسفر، على الرغم من عدم وجود فريق فرنسي طرفاً في النهائي. وقتها حاول «ميشيلَ بلاتيني» لملمة الفضيحة بالقول: إنه هو من دعا «فالس» رسمياً، أما «فالس» فدافع عن نفسه بالقول: إنه تلقى دعوة رسمية، لكنه اعتذر عن اصطحاب ولديه ووعد بإعادة تكاليف سفرهما إلى خزينة الدولة. بقي السؤال المنطقي يومها، من الذي سعى لضرب صورة «فالس» تحديداً أن الأمر انتشر على «السوشيال ميديا» قبل الصحافة، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عدد العارفين بتنقلات «الوزير الأول» قلّةٌ قليلة؟! ربما لم يَكن وقتها البعض ليصدق أن الرئيس الفرنسي «فرانسوا هولاند» هو صاحب المصلحة الأكبر بإطفاء نار «فالس» قبل أن تلتهم منه بطاقةَ الترشيح نحو الإليزيه، وبمعنى آخر، من ذلك الحين والمعركة بين الطرفين محتدمة، لكن ربما قليلون كانوا يتوقعون أن تنتهي لمصلحة «فالس»، فكيف ذلك؟

منذُ أن تم اختياره لمنصب وزير الداخلية في حكومة «إيرولت ٢٠١٢»، كان الأمر أشبه بالمفاجأة، تحديداً أنه كشخص لا يملك الخبرة السياسية، حتى إنه حصل على معدل ٥ بالمئة فقط من أصوات الناخبين في الانتخابات التمهيدية الاشتراكية ٢٠١١. رويداً رويداً بدأ «فالس» يلمع نجمه، فحاول بشكل دائم تذكيرنا بضرورة استذكار المحرقة الصهيونية «بمناسبة ومنْ دون مناسبة»، لكن الأهَم من ذلكَ أن «فالس» حاول بشخصيته السلطوية المتعجرفة أن يقدم نفسه أولاً خلفاً لـ«فابيوس» ليس في وزارة الخارجية، بل في الخط المتصهين في الحزب الاشتراكي. كان يعلم أن «فابيوس» لا يمكن أن يتابع بقيادة هذا الخط، ليس لتقدمه في العمر وما يمثله «فالس» من جيل الشباب فحسب لكن لقناعته التامة أن «فابيوس» ليس بخصم يخشى جانبه. رحل «فابيوس» بتوقيتِ مدروس بسبب انتفاء الحَاجةِ إليه، أما «فالس» فواصل الصعود ليختاره «هولاند» لمنصب «الوزير الأول» بدلاً من «إيرولت»، هذا التعديل الذي لم يُفهم مغزاه يومها، تحديداً أن لا شيء تبدل في الحكومتين إن كان لجهة الأداء أو الإنجازات؛ لكن فيما يبدو أن هناك ضغوطاً ما مورست على «هولاند» أرادت تعجيل تعويم «فالس»، وهو ما يمكننا تسميته عملياً «غلطة الشاطر بألف» لأنه كمن جاء بـ«الدب» إلى كرمه، هذا إذا اتفقنا أساساً أن «هولاند» ينطبق عليه وصف «الشاطر».

من مفارقات دستور ١٩٥٨ الفرنسي أنه أعطى رئيس الجمهورية حق تسمية «الوزير الأول» لكنه لم يشر صراحةً إلى حق الرئيس بإقالته. إن إسقاط «الوزير الأول» ما لم يستقل طواعيةً يكون في البرلمان عبر حجب الثقة، أو أن يضغط الرئيس «حزبياً» لدفعه على الاستقالة وبالتالي انتهاء حياته السياسية. «فالس» أدرك منذ لحظة وصوله لرئاسة الحكومة أن الفرصة باتت مهيأة، والانقلاب على «هولاند» مسألةَ وقت، وهو إن كان ظاهرياً بدا وكأنه يتحدى الشارع الفرنسي عندما استخدم مثلاً المادة ٤٩ من الدستور والتي أتاحت له تمرير تعديلات على قانون العمل، وتحميل الشارع الفرنسي المسؤولية لـ«هولاند»، لكنه سار بخطٍ متوازن تارةً عبر التخلص من الخصوم اليساريين المحتملين بدفعهم للاستقالة ومن بينهم شخصيات لها احترامها في اليسار الفرنسي كوزير الاقتصاد «ايمانويل ماكارون»، وتارةً عبر حماية ظهره حزبياً لكي لايلقى حتفه السياسي. كان ينطلق في هذا الأمر من فَرضية مقنعة بأن ترشح «هولاند» لفترة ثانية سيعني حكماً ضياع كرسي الرئاسة من الاشتراكيين. على هذا الأساس اجتمع الرجلان منتصف الأسبوع الفائت بما يمكننا تسميته « الفطور الأخير» في الإليزيه. لايبدو أن «فالس» الذي خرج مكفهراً كان قد نجح بإقناعه بالعدول عن ترشحه، لكن تبقى القطبة المخفية، وهي الفترة التي تلت الاجتماع حتى إعلان «هولاند» عزوفه عن الترشح، والتي ربما قد لا نعرف بالمعلومات ماذا جرى بها، لكننا حكماً نستطيع أن نستقرئها من المعطيات فماذا جرى؟

منذ إعلان «هولاند» عزوفه عن الترشح، والجميع يتحدث عن «تاريخية» هذا القرار وشجاعة «هولاند»، لأنه سيكون الرئيس الأول الذي يعزف عن الترشح طواعية. لكن ما يتجاهله الجميع أيضاً أن هذا الأمر هو نتيجة وليس سبباً، فهناك أمور تاريخية وصل إليها «هولاند» لم يصل إليها أحد قبله، فأرقام شعبيته التي وصلت للحضيض أيضاً تاريخية، وتحولِ فرنسا إلى دولة هامشية لا معنى لها في السياسة الدولية أيضاً تعمقَ في عهده، هذا بالإضافة لنفوذ «إمراء البترودولار». لكن الأهم والذي يتجاهله الجميع أنها المرة الأولى التي يُجبر فيها «وزير أول» رئيس الجمهورية على الابتعاد عن الحياة السياسية، لا العكس، أياً كان الفشل الذي يتحدثون عنه في كل الملفات، فماذا عن الملف السوري؟!

عندما نتحدث عن كلمة «يسار» فهذا قد يعطينا الصورة أن العلاقة فيها مع القيادة السورَية يجب أن تكون بالحد الأدنى جيدة حتى قبل انطلاق ربيع الدم العربي، فالقيادة السورية التي تمثل نوعاً من «العلمانية السورية»، نسجت علاقات قوية مع الحكومات اليسارية تاريخياً. لكن ومن سخرية القدر أن هذا الأمر لاينطبق على فرنسا، فالعلاقة (الفرنسية ـ السورية) لم تعرف تردياً أكثر من الذي عرفته زمن حكم اليساريين. «فرانسوا ميتران» أحد أضلاع اليسار التاريخية كان أشبه بالعدو للقيادة السورية، حتى إن حكومته اليسارية قامت بطرد عدد من الطلبة السوريين الموفدين للدراسة في فرنسا. أما في عهد «هولاند» فإن الأمر أوضح من الحديث عنه، لكن لنعترف أيضاً أن هذا الأمر لا يتحمل مسؤوليته المال الخليجي فحسب والذي لا يوفر عادةً يسارياً أو يمينياً، ولا العامل «الصهيوني» الذي لا يبدو أن اليمين أو اليسار أحدهما سيشن حرباً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، لكن المغزى الأساس هو التجهيز للمرحلة القادمة، فكيف سيتم ذلك؟

ليس صحيحاً أن «إسرائيل» هي المرتاح الوحيد في المنطقة، هي نجحت برؤية البلدان مدمرة هذا صحيح، لكنها حكماً لم تنجز مايروي ظمأها حتى الآن؛ على العكس بل بات الأمر بالنسبة لها الآن أشبه بالانقلاب لدرجةِ أن انتصارات الجيش العربي السوريَ في حلب دفعت «ليبرمان» للدخول على الخط مباشرةً وربطه لأي تسوية مقبلة برحيل الأسد وخروج إيران وحزب الله من سورية على حد تعبيره. لكن في الانتخابات الفرنسية تبدو الخسارة «الإسرائيلية» مضاعفة، لذلك هي حكماً تحاول استعادة ما يمكن استعادته؛ «إسرائيل» تخشى «اليمين المتطرف» ليس في فرنسا فحسب بل في كل أوروبا لأنها حكماً ترى فيهم «الهتلريين الجدد» القادمين للثأر مهما طال الزمن. أما اليمين فهو اليوم يقدم نفسه بصورة جديدة يقودها «فرانسوا فيون» لكنها بالكثير من التفاصيل حكماً لاَ تروق لـ«إسرائيل»، فإن يتحدث الرجل عن دعمَ «حزب الله» ضد التكفيريين أو أن الأسد يحارب الإرهابيين، هذا من وجهة نظرهم تجاوزٌ لا يمكن القبول به، وهو ما يلتقون به مع مشيخات «البترودولار» الذين طرح «فيون» إعادة تقييم العلاقة معهم كونهم يحتضنون «رموز التطرف». ربما هذا الأمر يفسر لنا القطبة المخفية في الفترة التي تلت لقاء (فالس – هولاند)، حتى إعلان «هولاند» عزوفه عن الترشح، أنه انقاذ اليسار ولكن حكماً ليس عبر «هولاند» لأن حظوظه معدومة، فماذا ينتظرنا؟!

ليس صحيحاً أن هناك ملفاً ينفصل عن ملف؛ إن وصول «فالس» إلى الإليزيه أمر يتم التخطيط له منذ زمن، لأنه الوحيد الذي سيرفع راية استمرار نزيف الدم في الشرق الأوسط، وهذا الأمر بالمطلق ما تسعى إليه «إسرائيل» بمعزل عن فرص النجاح أم لا، تحديداً أن الخصوم ليسوا بالسهولة المرّجوة إن كان على مستوى اليسار ذات نفسه أو على مستوى الأحزاب بشكل عام. أما «فالس» فسيكون بخطاباته مماثلاً لذاك الحامل للجنسيةَ السورية تحت اسم معارض، «فهد المصري»، الذي دعا لتشكيل تحالف للأمن الإقليمي بقيادة «إسرائيل»، عارضاً كل أنواع التعاون بين المعارضات السورية و«إسرائيل»، فهل سيكون «فالس» عرّاباً لأهداف هكذا تحالف على غرار «اتحاد ساركوزي المتوسطي» الذي ولد ميتاً... ربما نعم؛ تحديداً أن «فالس» لا نعلم إن كان فعلياً يجيد رقصة «الفالس» على جثة اشتراكيته، لكننا نعلم أن اليسار الفرنسي بات أشبه بجثةٍ هامدة وبمعنى أدق... أيامهم باتت معدودة.

حيدر كشفها و«جيش الإسلام» رفض مبادرة «مسامحة» الأهلية

لجان تعمل من تحت الطاولة لإنجاز المصالحات في الغوطة الشرقية

الوطن

كشف وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر عن وجود «لجان تعمل من تحت الطاولة لإنجاز المصالحات في غوطة دمشق الشرقية»، بعد أنباء عن مبادرة لتسوية شاملة للغوطة الشرقية بعنوان «مسامحة» تقدم بها أهالي الغوطة الموجودين في مدينة دمشق، وقوبلت بالرفض من ميليشيا «جيش الإسلام»، بعد أن تم ترحيل المسلحين الرافضين للتسوية من مدينة التل بريف دمشق الشمالي.

في الأثناء، نفت «حركة فلسطين حرة» بشكل قاطع ما تناقلته بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي من أخبار «مغرضة ومضللة» عن نية تسليم تنظيم داعش الإرهابي مواقع كان قد احتلها خلال الفترة الماضية في منطقة مخيم اليرموك وما حولها لمصلحة مقاتلي الحركة.

ونقلت مواقع الكترونية أمس عن حيدر قوله: إن أكثر من ألفي مخطوف تم إطلاق سراحهم بجهود مختلفة خلال السنوات الأربع الماضية، موضحاً أن «هناك لجاناً تعمل من تحت الطاولة لإنجاز المصالحات في الغوطة الشرقية بريف دمشق».

وفي وقت سابق أطلق أهالي بلدات الغوطة الشرقية الموجودين في مدينة دمشق مبادرة عنوانها «المسامحة» بغية الوصول بالغوطة الشرقية إلى منطقة هادئة خالية من السلاح تحقق العيش الأمثل لكل أبنائها ولم شمل الجميع وإنهاء الأزمة القائمة بما يضمن كل حقوق المواطنين على اختلاف انتمائهم تحت سقف الوطن.

وتتضمن آلية التنفيذ المبادرة التي نشرت نصها صفحات على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: تشكيل لجان تواصل من أبناء الغوطة الشرقية الموجودين خارج منطقة الغوطة للحض على المسامحة والعمل على إنهاء حالة التوتر والمحافظة على جميع أبناء الغوطة على اختلاف انتمائهم، تشكيل لجان مدنية من أبناء الغوطة الموجودين داخل البلدات في الغوطة الشرقية ممن لهم الحضور الاجتماعي والعائلي والاعتباري والقريبين من حملة السلاح، والاجتماع بهذه اللجان للنقاش بكل الأمور الخاصة بعمل هذه اللجان ولقاء الجميع مع مسؤولين مختلفين في الحكومة والأمن أو الجيش، تفويض اللجان جميعها بداخل وخارج الغوطة بالحوار مع كل الفصائل المسلحة على اختلاف أنواعها وانتمائها وتسمياتها، والعمل معهم على تشكيل لجنة من المسلحين والمعارضين لتحديد لقاء بين المذكورين والجهات المختصة للتفاوض المباشر والمناقشة في كل الأمور مهما كان نوعها وإيجاد الحلول لأي طروحات ليصار إلى الوصول بالغوطة الشرقية إلى حالة مماثلة بما آلت إليه (قدسيا- الهامة- المعضمية).

وبحسب ما نقلت صفحات في «فيسبوك» عن مصدر مُعارض مقرب من الميليشيات المسلحة في الغوطة الشرقية فإن «قرار الفصائل المسلحة الأولي جاء بالرفض لأي تسوية»، موضحة أن صفحة تابعة لـ«جيش الإسلام» نشرت بياناً أعلنت من خلاله رفض التسوية وعدّته خيانةً وبأن هناك من يسعى لتسويات كهذه في الغوطة الشرقية من دون تسميتهم وسمتهم بعملاء للنظام في حين أكدت الصفحات بأن قادة مجموعات مسلحة في الغوطة الشرقية قاموا بفتح قناة اتصال سرية خلال الأشهر القليلة السابقة مع الجيش السوري. تأتي تلك التطورات وسط أنباء عن أن الجيش العربي السوري سيبدأ عملية واسعة وشاملة في غوطة دمشق الشرقية، حيث قال قائد ميداني داخل قرية الميدعاني الأربعاء الماضي: «سمعنا من قادتنا أخباراً كهذه لكن توقيت انطلاق العملية لا يزال غامضاً»، معتبراً أن الوضع الميداني داخل الغوطة ينبئ باقتراب عملية كهذه.

في الأثناء قالت «حركة فلسطين حرة» في بيان لها نشرته صفحات على موقع «فيسبوك»: «تناقلت بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي بعض الأخبار المغرضة والمضللة جملة وتفصيلاً كالآتي- (عن نية تسليم ما يسمى تنظيم داعش الإرهابي مواقع كان قد احتلها خلال الفترة الماضية في منطقة مخيم اليرموك وما حولها لمصلحة مقاتلي الدائرة العسكرية التابعة لحركة فلسطين حرة).

وأضافت: «يهمنا في حركة فلسطين حرة، ومن باب احترامنا لتضحيات الشعبين السوري والفلسطيني، وتقديراً منا لعقول وآراء أكبر شريحة متابعة للشأن الفلسطيني والسوري؛ أن ننفي بشكل قاطع هذه الإشاعة والتحريض الرخيص والكاذب من أساسه والموجه للنيل من الجهود الرامية لتحرير المخيم من قبضة التنظيم وإعادة الأهالي للاستقرار والأمان في بيوتهم ومناطقهم».

وتابعت: «وإذ نؤكد موقفنا الثابت بحقنا للدفاع عن أنفسنا ضد كل اعتداء صادر مما يسمى (داعش وأخواتها من فصائل إرهابية)، فمن الضروري أن نشدد على أن حربنا معهم غير قابلة لأي مساومة، وكل ما حققناه أو سنحققه هو مخضب بدماء وتضحيات الشهداء وأي عملية تسوية أو تواصل تتم حصراً عبر الحكومة السورية وفعالياتها الوزارية والعسكرية ذات الصلة. ولا يمتلك أحد أي تفويض أو تخويل بذلك غير الدولة السورية وفعالياتها المعروفة».

وألمح قيادي فلسطيني الخميس الماضي لـ«الوطن» إلى أن الفصائل الفلسطينية والجيش العربي السوري وقوات الدفاع الوطني ستقوم بعملية عسكرية لم يتم تحديد موعد بدئها بعد ضد تنظيمي داعش و«جبهة فتح الشام» (النصرة سابقا) في مخيم اليرموك والحجر الأسود وحي التضامن في جنوب دمشق إذا لم ينصاعوا إلى تنفيذ اتفاق التسوية الذي أبرم نهاية العام الماضي، معربا عن اعتقاده بأن الدولة ستقبل بتسوية أوضاع الدواعش الموجودين في المنطقة إن كانوا محليين وفكوا ارتباطهم بالتنظيم.

وتم يوم الجمعة حسب مصادر وثيقة الاطلاع تحدثت لـ«الوطن» ترحيل جميع المسلحين الرافضين للتسوية من مدينة التل إلى إدلب، تنفيذاً لاتفاق التسوية الذي تم الأسبوع الماضي. وأوضحت المصادر أن عدد الذين تم ترحليهم ما بين مسلحين وذويهم بلغ ٢١٠٠ شخص، مشيرة إلى أن عدد المسلحين من بين هؤلاء ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مسلح.

وينص اتفاق التل «خروج كل المسلحين غير الراغبين بتسوية أوضاعهم بسلاحهم الفردي إلى المناطق التي يرغبون بها وتسليم جميع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة لتتم تسوية أوضاع المسلحين الراغبين في البقاء بالمدينة، وتسوية أوضاع المطلوبين من نساء ورجال من منطقة التل». وتضمن الاتفاق أيضاً تسوية أوضاع المتخلفين عن الخدمة الإلزامية والفارين، مع تشكيل لجنة من ٢٠٠ شخص من الأهالي ولجان المصالحة وممن تمت تسوية أوضاعهم، لتأمين حماية المدينة بإشراف الجهات المختصة». كما تضمن الاتفاق «فتح طريق دمشق التل وتسهيل دخول جميع المواد الغذائية وغيرها إلى المدينة وكذلك فتح طريق منين التل».

من تظاهرات سابقة في كفر بطنا

«التل» استراتيجية بالحسابات العسكرية والأمنية

تعتبر مدينة التل إستراتيجية بالحسابات العسكرية والأمنية، إذ تقع في الريف الشمالي للعاصمة السورية على سلسلة جبال القلمون، وتبعد عن مركز دمشق نحو ١٤ كيلومتراً.

ويُقدر تعداد سكانها قبل الأحداث السورية بحوالي ١٠٠ ألف نسمة، تضاعف خمس مرات مع نهاية العام ٢٠١٦ بسبب النزوح إليها من بلدات الغوطة الشرقية وقرى القلمون.

واعتبر تقرير ميداني سابق أن المدينة تعتبر «مفتاح الغوطة من الجهة الشمالية من ناحية مدينة برزة، وتمتد مع وادي موسى باتجاه وادي بردى. كما أنها تشكل أحد المعابر الإستراتيجية للمسلحين من سلسلة القلمون باتجاه العاصمة، فضلاً عن كونها تشكل تهديداً رئيسياً على أوتوستراد دمشق- حمص، إذ تسيطر عليه من الاتجاهات كافة».

واعتبر التقرير أن «انتهاء سيطرة (جبهة) النصرة على المدينة سمح للجيش العربي السوري بقطع أهم طرق إمداد المسلحين عن الغوطة الشرقية، وإغلاق بوابة من بوابات إمداد مسلحي وادي بردى، وتأمين أوتوستراد دمشق- حمص نهائياً من التهديد الذي كان يشكل عبئاً على حركة المدنيين على الأوتوستراد».

كما يشكل مدخل مدينة التل أحد المداخل الرئيسية لدمشق من المناطق الوسطى، والشمالية، إلى جانب المدخل الرئيسي المجاور لمدينتي حرستا ودوما، والذي يتعرض لحالات قنص من مناطق سيطرة المسلحين بين وقت وآخر.

المحيسني يائساً: قادة «الأحرار» و«فتح الشام» عرقلوا الاندماج و«لن نسامحهم أمام الله»

الوطن

كشف القاضي الشرعي لميليشيا «جيش الفتح» السعودي عبد الله المحيسني هوية المسؤولين عن إخفاق مشروع توحيد الميليشيات المسلحة في سورية، مهاجماً قيادتي «حركة أحرار الشام الإسلامية» و«جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، داعياً إلى تجديد مفاوضات الاندماج.

وقبل شهرين دعا المحيسني إلى اندماج الميليشيات المسلحة متعهداً بالكشف عمن سيعرقل العملية. وعلى مدار أسابيع، شارك «الجهادي» السعودي في مفاوضات الاندماج. لكن المفاوضات، اصطدمت بعقبتين، حسبما صرح المحيسني بنفسه الشهر الماضي، أولهما إصرار البعض على تولي زعامة الجسم الجديد، والثانية عدم قبول المجموعات «الجهادية» بتمثيل أكبر لميليشيات «الجيش الحر» داخل التشكيل المنبثق عن الاندماج.

ولم يكشف قاضي «الفتح»، في حينه، مزيداً من التفاصيل، لكنه بدا يائساً، نتيجة تعاظم خسائر المسلحين في حلب وغيرها من المناطق السورية، وأصدر أخيراً إعلاناً صريحاً يفضح المعرقلين عله يحرك مفاوضات الاندماج المتوقفة.

وقال في تسجيل مصور بث الجمعة: «أشهد الله أن من عطل الاندماج فصيلان، وليس فصيلاً واحداً»، هما «الأحرار» و«فتح الشام»، مبيناً أن «التنازع (بينهما) لم يكن على ثوابت ومبادئ». وأشار إلى أن قادة المجموعات المسلحة اتفقوا على الثوابت «خلال خمس ساعات (!!)».

وذكر أن التنازع بين الحركة والجبهة كان على من «يكون الأمير» للجسم الجديد، لافتاً إلى أن «حب الإمارة وصراع النفوذ هو ما عطل الاندماج». واستطرد قائلاً: إن «أحد أسباب منع الاندماج كان بشأن من سيتولى القيادة أولاً»، كاشفاً أن أحد الحلول في هذا المجال كان أن «يتولى القيادة فصيل في المرحلة الأولى، ثم يتولاها الفصيل الثاني». وعلى ما يبدو أن هذا الطرح لم يلاق تأييد زعماء «الأحرار» أو «فتح الشام».

ومضى أبعد من ذلك في الكشف عن المعرقلين، إذ قال: «لن نسامح القادة أمام رب العالمين، ونقول لهم: لا داعي أن تفتحوا معارك ما لم تتوحدوا». وفي رد مبطن على الحجج والذرائع التي يسوقها زعماء الميليشيات المسلحة حول دور خارجي في عرقلة تفاهمهم وتوحدهم، برأ المحيسني الممولين من هذه التهمة، وقال: «لا علاقة للممولين في عدم الاندماج».

وإذ دعا إلى جولة جديدة من الاندماج، طالب طلاب العلم والشرعيين بأن يضغطوا على زعماء الميليشيات المسلحة. وقال: «على طلاب العلم والشرعيين أن يقولوا للقادة توقفوا فدورهم ليس التكلم عن الاختلاط والدخان وحرمة الغلول من الغنائم، دورهم أن يقولوا للقادة: اتحدوا قبل أن تقفوا أمام رب العالمين». وأضاف: «وعندما قلت لن أبقى مستقلاً وسأبايع أحد الفصيلين، ظننت أن أحدهما سيرى أن الساحة انزلقت وانتهت ويتنازل عن الإمارة ويقول: أنا معكم، ولكن ما رأيت أحداً فعل هذا الشيء».

من جهة أخرى، وجه المحيسني نصائح للمسلحين في الأحياء الشرقية من مدينة حلب، الذين ضيق عليهم الجيش العربي السوري وحلفاؤه الخناق مؤخراً. ودعا المحيسني هؤلاء المسلحين إلى «تشكيل جيش واحد، وقائد عسكري واحد يستلم السلاح والذخيرة كافة، وأن يشكل العسكريون غرفة عمليات عسكرية للرباط، وأن يُخرجوا السجناء من السجون ليحصنوا نقاط الرباط ويشموها، ويجهزوا جيوشاً مؤازرة، وسيارة مفخخة مسيرة»، كما دعا إلى أن «يزور الشرعيون نقاط الرباط ويحرضوا المرابطين ويثبتوهم، ويعززوا التقنية اللاسلكية للتواصل، ويضعوا خطوط رباط خلفية».

المغرب تفكك خلية تجند مقاتلين لمصلحة التنظيم

السبسي: سجوننا لا تكفي لجميع الدواعش العائدين من سورية

وكالات

في الوقت الذي فككت فيه السلطات المغربية «خلية» مرتبطة بتنظيم داعش كانت تهدف إلى تجنيد شبان لإرسالهم إلى سورية والعراق، أكد الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي أن العديد من مقاتلي التنظيم التونسيين الذين يقاتلون في سورية والعراق يرغبون في العودة إلى بلادهم، معتبراً أن السجون لا تكفي لحبس هؤلاء العائدين من سورية. ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، عن السبسي قوله في مقابلة مع وكالة الأنباء «الفرنسية»، إثر مشاركته في نقاش تلفزيوني بالعاصمة الفرنسية باريس: «إن خطورتهم باتت من الماضي، والعديد منهم يرغبون في العودة، ولا يمكننا منع تونسي من العودة إلى بلاده، هذا أمر يكفله الدستور»، مضيفاً: «لكن من البديهي أننا لن نستقبلهم بالأحضان وسنكون يقظين». وأضاف السبسي: «لن نضعهم جميعاً في السجن، لأننا إن فعلنا لن يكون لدينا ما يكفي من السجون، بل سنتخذ الإجراءات الضرورية لتحييدهم»، في إشارة إلى ارتفاع حجم نسبة أعداد هؤلاء الذين يقاتلون في سورية والعراق إلى جانب تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وتابع قائلاً: «إنه وبعد التدخل الروسي في سورية، توجه جل المسلحين إلى ليبيا التي تشكل الطريق الوحيد المفتوح أمامهم، وهو ما يشكل قلقاً كبيراً لكونهم على مقربة من الحدود التونسية».

وأكد السبسي أن مشكلات الإرهاب باتت تتراجع إلى الخلف، مبيناً أن تونس حققت الكثير من التقدم في محاربة الإرهاب وأنها ليست أقل أمناً من فرنسا أو بلجيكا.

في الأثناء، أعلنت وزارة الداخلية المغربية، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، أنه تم تفكيك «خلية إرهابية» مؤلفة من ثمانية أشخاص ينشطون في مدينتي فاس وطنجة على علاقات وثيقة مع عناصر تنظيم داعش في سورية والعراق. وأشارت الوزارة إلى أن هؤلاء الأشخاص كانوا يهدفون إلى تجنيد أعضاء لإرسالهم إلى منطقة الصراع وتنفيذ هجمات في بلدهم الأم.

وأضافت الوزارة: إنه تمت مصادرة بندقية صيد وكمية من الذخيرة والأسلحة البيضاء ووثائق تحض على «الجهاد».

وأعلنت السلطات المغربية منذ عام ٢٠٠٢ تفكيك أكثر من ١٦٠ خلية بينها أكثر من ٤٠ منذ مطلع عام ٢٠١٣ على علاقة بـ«المجموعات الإرهابية» في سورية والعراق، وبصورة أساسية داعش.

وتتخوف السلطات المغربية التي نجحت منذ ٢٠١١ في تجنب أي عملية إرهابية بفضل سياستها الاستباقية، من عودة المقاتلين المغاربة من الخارج إلى أراضي المملكة لتنفيذ اعتداءات، كما تتخوف من الخلايا النائمة ممثلة في مجموعات أو أفراد تقدر مراكز الأبحاث عددهم بنحو ٥٠٠ خلية.

الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي خلال افتتاح مؤتمر الاستثمار في تونس (رويترز)

مصر تجدد رفضها التدخل الخارجي في سورية

وكالات

جدد وزير الخارجية المصري سامح شكري التأكيد على ثبات الموقف المصري تجاه حل الأزمة في سورية، مشدداً على رفض التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية لخدمة «مصالح ذاتية».

ونقلت وسائل إعلام مصرية عن شكري قوله في تصريحات أدلى بها في مؤسسة «بروكينغز» للدراسات بواشنطن التي يزورها حالياً: إن «الموقف الثابت الذي تتمسك به القاهرة تجاه الأزمة في سورية يستند إلى محورين أولهما هو الإصرار على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سورية ووحدتها الوطنية وحماية مؤسسات الدولة فيها والثاني هو دعم الطموحات المشروعة للسوريين عن طريق اتخاذ قرارات سياسية تعكس رغبة الشعب السوري بأكمله». وأوضح شكري، أنه يتعين على المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا استئناف المحادثات بين أطراف الأزمة في سورية بأسرع وقت ومن دون أي تأخير، مشيراً إلى استمرار مصر في دعم الجهود التي يبذلها.

وحذر شكري الأطراف الخارجية من التدخل في شؤون سورية ودعم أطراف داخلية استنادا إلى «المصالح الذاتية»، مؤكداً ضرورة استخلاص الدروس مما حدث في العراق وليبيا.

وسبق لوزير الخارجية المصري أن أكد في العديد من تصريحاته أن مصر تتطلع لحل الأزمة في سورية بما يحفظ وحدة وسلامة أراضيها وحق الشعب السوري في رسم مستقبله من خلال الحوار بما يضمن إنقاذه من التدمير الذي تسببه التنظيمات الإرهابية.